غزة: طائرات الاحتلال تستهدف سيارة مسؤول في «حماس»

عباس: جادون في التوصل للسلام مع إسرائيل

الرئيس الفلسطيني عباس والأمير البريطاني ويليام

الأراضي المحتلة - «وكالات»: استقبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس الأربعاء، نجل ولي عهد بريطانيا الأمير ويليام دوق كامبريدج الذي يزور إسرائيل والأراضي الفلسطينية للمرة الأولى.

وقال عباس، للصحفيين عقب مراسم الاستقبال التي تضمنت استعراض حرس الشرف: إن «الجانب الفلسطيني جاد في الوصول للسلام مع إسرائيل لتعيش الدولتان بأمن واستقرار على حدود 4 يونيو عام 1967»، وأضاف «نريد الوصول إلى السلام من خلال المفاوضات وموقفنا هذا لم يتغير منذ زمن طويل».

ورحب عباس بزيارة الأمير ويليام الأولى إلى فلسطين، وأعرب عن أمله بألا تكون الأخيرة، وأن يعود إلى زيارة المنطقة عندما يحصل الشعب الفلسطيني على استقلاله.

وقال: «نعتقد أن هذه الزيارة تقوي علاقات الصداقة بين الشعبين البريطاني والفلسطيني، ونحن دائما بحاجة لدعم الشعب البريطاني من أجل قضيتنا الفلسطينية العادلة»، وأشار إلى أن الحكومة البريطانية قدمت يوم الثلاثاء دعما ماليا إضافيا لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين «أونروا»، معتبرا أن ذلك إشارة هامة في هذه الظروف.

وجدد عباس التأكيد على وقوف فلسطين ضد الإرهاب بكافة أشكاله، وقال: «ملتزمون بمحاربة الإرهاب حيثما كان محليا وعربيا ودوليا، لذلك نجري اتصالات مع كل دول العالم بهذا الخصوص».

وبدوره عبر الأمير ويليام، عن سعادته بزيارته الأولى إلى فلسطين، وأنه سيلتقي مع عدد من الفلسطينيين، ومشاهدة مجموعة من الفعاليات الثقافية، وقال مخاطبا عباس «سعيد بأن دولتي تعمل معكم في مجالات التعليم، وآمل أن يستمر هذا التعاون للوصول إلى السلام في المنطقة».

ولاحقاً سيشارك الأمير ويليام في فعالية ثقافية في بلدية رام الله، تتضمن حضور عرض للدبكة الشعبية الفلسطينية على مسرح بلدية رام الله الخارجي، وجولة قصيرة في «سوق الحرجة» أمام البلدية، ومن ثم مشاهدة أطفال فلسطينيين وهم يمارسون تمارين كرة القدم في مدرسة محلية للبنات.

وكان الأمير ويليام زار كل من الأردن وإسرائيل في اليومين الماضيين.

من ناحية أخرى قصفت طائرة إسرائيلية، صباح أمس الأربعاء، سيارة يملكها مسؤول في حماس، وسط قطاع غزة بصاروخ، دون وقوع إصابات.

ووفق وكالة صفا الفلسطينية، فإن طائرة استطلاع استهدفت جيب من نوع «تويوتا» في مخيم النصيرات وسط القطاع، وأن طيران الاحتلال حلق بكثافة في أجواء غزة على ارتفاعات منخفضة وأطلق بالونات حرارية مضيئة.

وأعلن الجيش الإسرائيلي، أن «12 قذيفة بينها صواريخ أطلقت من قطاع غزة ليل الثلاثاء الأربعاء على الأراضي الإسرائيلية بدون أن تسبب إصابات»، حسب وسائل إعلام.

وأضاف الجيش، أن «ثلاث من هذه القذائف دمرت في الجو ببطاريات القبة الحديدية، منظومة اعتراض الصواريخ التي نشرت على الحدود».

وقال الجيش إنه «استهدف موقعي رصد تابعين لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في شمال قطاع غزة».

ومنذ 30 مارس، تصاعد التوتر مع تعبئة في قطاع غزة ضد الحصار وللمطالبة بحق العودة للفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم عند إنشاء اسرائيل في 1948.

من جانب آخر نددت السلطة الفلسطينية بموافقة «لجنة شؤون الخارجية والدفاع» في الكنيست الإسرائيلي أمس الأربعاء، على مشروع قانون لاقتطاع ما تصرفه من رواتب لعائلات القتلى والمعتقلين من الضرائب الفلسطينية.

وقالت وزارة الإعلام الفلسطينية، في بيان صحفي، إن إقرار القانون المذكور بالقراءتين الثانية والثالثة «فرصنة وممارسة لإرهاب الدولة».

واعتبرت الوزارة أن تزامن إقرار القانون مع إعلان واشنطن تجميد واشنطن للمساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية بعد إقرار قانون ما يسمى «تايلور فورس» الذي يستهدف رواتب المعتقلين والشهداء الفلسطينيين «إثباتا على الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وتأكيدا على أن إدارة البيت الأبيض تمارس الابتزاز السياسي للتمرير ما تسمى صفقة القرن بكل الأساليب».

وأكدت الوزارة، أن «الشهداء والأسرى هم رموز حريتنا الذين قدموا واجبهم الوطني في سياق نضالنا المشروع للخلاص من الاحتلال، وهو الأسلوب ذاته الذي انتهجته كل حركات التحرر في العالم عبر التاريخ، والتي عمّدت بدمها وبطولات أسراها طريق الاستقلال».

وشددت على أن «الحرية والاستقلال التي ناضل الشهداء والأسرى لأجلها، حق أقرته القوانين الدولية وقدسته الدساتير، ولا يعتبر الشعب الفلسطيني استثناء عنه».

وكانت لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي صادقت أمس الأربعاء، على قانون خصم رواتب المعتقلين والشهداء الفلسطينيين من فاتورة عائدات الضرائب الفلسطينية وذلك بالقراءتين الثانية والثالثة.

وذكرت مصادر إسرائيلية، أن المصادقة النهائية على القانون جاءت خلافا لموقف الحكومة التي طلبت إحداث تعديل في صيغة مشروع القانون ما يضمن اشتراط الخصم بقرار من المجلس الوزاري المصغر، إلا أن الصيغة المصادق عليها تنص على خصم العائدات نهاية كل عام دون قيد أو شرط.

وينص القانون على تقديم كشف سنوي بالرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية لعائلات المعتقلين والشهداء تمهيدا لخصمها من قيمة فاتورة أموال المقاصة المحولة للسلطة بناء على اتفاقيات أوسلو.

وجاء في تفسير اقتراح القانون، أن السلطة الفلسطينية تحول 7 في المئة من ميزانيتها التي تمول بجزئها الأكبر من المساعدات الأمريكية والأوروبية، لدفع رواتب وتمويل للأسرى الفلسطينيين الذين نفذوا عمليات خلال فترة اعتقالهم وبعد إطلاق سراحهم، ودفع مخصصات لعائلات القتلى والجرحى.

أردوغان يكافئ القوميين بمناصب حكومية بعد دعمهم له في الانتخابات

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

أنقرة - «وكالات»: قالت مصادر إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد يمنح حلفاءه القوميين مناصب حكومية مكافأة لهم على دعمهم لحزب العدالة والتنمية الذي أسسه فيما يشير إلى احتمال انتهاج موقف أكثر تشدداً تجاه مقاتلين أكراد مدعومين من الولايات المتحدة في سوريا ومسلحين في الداخل.

وفاز أردوغان بنسبة 53 في المئة من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم الأحد الماضي ليمتد حكمه حتى عام 2023 على الأقل لكن هذه المرة بسلطات تنفيذية واسعة أيدها الأتراك بفارق ضئيل في استفتاء أجري العام الماضي.

ولكن أداء حزب العدالة والتنمية جاء أضعف فحصل على 43 في المئة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في اليوم نفسه، غير أن تحالفه مع حزب الحركة القومية اليميني المتطرف الذي حصل على نسبة 11 في المئة في الانتخابات ضمن له الأغلبية البرلمانية.

وكان حزب العدالة والتنمية الحاكم، الذي تأسس على خلفية إسلامية والموالي للأعمال، يتقرب في سنواته الأولى منذ 2002 من تيار يمين الوسط ويعمل على تقريب تركيا من أوروبا لكنه الآن يتحالف مع قوميين متشددين يتشككون في القوى الأجنبية.

وحزب الحركة القومية الذي أسسه كولونيل سابق شارك في انقلاب عسكري عام 1960 معاد للحركة السياسية الكردية ويعتقد أن قاعدته مرتبطة بجماعة الذئاب الرمادية وهي تنظيم شبابي قومي خاض معارك شوارع مع اليساريين في سبعينيات القرن الماضي، وكان محمد علي آغا الذي حاول اغتيال البابا يوحنا بولس الثاني عام 1981 عضوا فيه.

وقال مسؤول من الحركة القومية «من المحتمل أن تكون هناك بعض الأسماء القريبة من الحركة يرى الرئيس إنها مناسبة للحكومة»، وأضاف «في نهاية الأمر أردوغان هو من سيقرر»، وقال مصدر مقرب من مكتب أردوغان إنه «لن يكون مفاجئا أن يعين الرئيس وزراء مقربين من الحركة القومية في الحكومة الجديدة»، وطلب المصدران عدم الكشف عن هويتهما ورفض مكتب أردوغان التعليق.

وقال نائب رئيس حزب الحركة القومية مصطفى كالايجي إن «أي قرارات تخص الحكومة سيتخذها أردوغان»، وأضاف لقناة (سي.إن.إن ترك) التلفزيونية «ليست لدينا أي توقعات من نوع القول أعطيناك هذا الدعم فأعطنا 3 مناصب وزارية».

وأظهرت نتائج غير رسمية أن الحزبين معاً حصلا على 343 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها 600 مقعد، ورغم أن البرلمان فقد بعض سلطاته بموجب النظام الرئاسي الجديد إلا أن برلمانا تسيطر عليه المعارضة كان يمكن أن يبطئ تشريعات أردوغان.

شمات

رئيسا السلطتين

وشدد الغانم على ضرورة أن تترجم السلطتان التشريعية والتنفيذية تخوفات سمو أمير البلاد وتحذيراته، مؤكدا أن سموه «ما انفك يحذر وينبه ويقرع الجرس إزاء ما يحدث حولنا».

وأضاف «لعل آخر تحذيرات سموه ما جاء في كلمته في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك، عندما ركز سموه بشكل واضح على ما يحدث في منطقتنا وضرورة اليقظة والوحدة والتماسك الداخلي إزاء التعاطي مع تأثيراته».

وقال الغانم: ها نحن نطوي اليوم دور انعقادنا الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر في وقت تعيش فيه منطقتنا بما فيها الكويت ظروفا استثنائية دقيقة، تتطلب عنوانا عريضا لسلوكنا السياسي حكومة ومجلسا وهو ضرورة التصرف كرجال دولة مؤتمنين على حاضر ومستقبل الكويت. وعندما أقول رجال دولة فأنا أشير إلى تلك المناقب التي يجب التحلي بها، ومنها البصيرة السياسية بديلا عن قصر النظر والإيثار الجمعي بديلا عن الأنانية الفردية والمصالح الضيقة، والنضج والحكمة كبديلين عن الانفعال والصخب السياسي والتخطيط بديلا عن الارتجال.

أضاف: نقول هذا الكلام لأننا لسنا في جزيرة معزولة بل جزء من محيط إقليمي نتأثر به ونؤثر فيه، وهذا المحيط الإقليمي فضلا عن كونه متخما بملفاته الجيوسياسية المزمنة والقديمة فقد أصبح محيطا متقلبا ومتحولا ودائم التغير. وإننا إزاء التعاطي مع منطقة تمثل كل ملفاتها السياسية جروحا مفتوحة فلا نكاد نألف التعامل مع ملف ساخن ومستجد إلا وقد فتح ملف آخر على مصراعيه سمته الأساسية أنه يمضي إلى المجهول السياسي ويخلط الأوراق ويبعثر الحقائق على الأرض.

وأوضح أن السؤال المطروح هنا كيف لنا كبرلمان وحكومة أن نترجم تخوفات سمو الأمير وتحذيراته؟ إن المسؤولية عظيمة والحمل ثقيل وتعاطي مجلسنا مع الظروف المحيطة بنا، وتحصين وطننا سياسيا واقتصاديا ومجتمعيا والمضي حثيثا على طريق التنمية المستدامة والمتينة عامل مهم ومفصلي في بعث الرسائل الواضحة إلى الداخل والخارج.

من جهته أكد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء أن تعاون الحكومة وحرصها الصادق على تذليل كافة العقبات، وتقديم كل ما يحتاجه العمل البرلماني ما هو إلا تأكيد على النوايا الصادقة لاستهداف المصلحة العامة التي نحرص جميعا على تحقيقها.

جاء ذلك في كلمة لسمو رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الختامية لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الـ15، ألقاها نيابة عنه الشيخ صباح خالد الحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

وقال إن تلك الجهود البناءة أثمرت إنجازات كبيرة وتشريعات مستحقة وقوانين لازمة، تدعم البنية التشريعية في الكويت وتدفع عملية الإصلاح وتحقيق الرخاء والتنمية المنشودة.

أضاف أن جلسات مجلس الأمة حرصت على تكريس الممارسة البرلمانية السليمة، وجرت المناقشات التي دارت خلالها في جو ودي بناء بحوار موضوعي واع.

وقال سموه: نلتقي اليوم في ختام دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر معبرا عن خالص الشكر والتقدير لمجلسكم الموقر، على جهوده المثمرة البناءة في السعي لتكريس احترام الدستور واللائحة الداخلية وتجسيد المبادئ الوطنية، وتحقيق التعاون الصادق كترجمة حقيقية لقواعد العمل المشترك الهادف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لحمل الأمانة وأداء المسؤولية وخدمة الوطن وتحقيق تطلعات أبنائه في غد أفضل يلبي الطموحات والغايات الوطنية.

أضاف: لقد شهدت جلسات المجلس الموقر الحرص على تكريس الممارسة البرلمانية السليمة وجرت المناقشات التي دارت خلالها في جو ودي بناء، بحوار موضوعي واعٍ كما كان تعاون الحكومة، وحرصها الصادق على تذليل كافة العقبات وتقديم كل ما يحتاجه العمل البرلماني تأكيد على النوايا الصادقة لاستهداف المصلحة العامة التي نحرص جميعا على تحقيقها، وقد أثمرت تلك الجهود البناءة إنجازات كبيرة وتشريعات مستحقة وقوانين لازمة تدعم البنية التشريعية في الكويت وتدفع عملية الإصلاح وتحقيق الرخاء والتنمية المنشودة.

وقال سموه: إن كان من كلمة حق يجب أن تقال فإني أتوجه باسم الحكومة جميعا إلى الأخ مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة بخالص التقدير، والثناء على إدارته للجلسات وصبره وحكمته في إدارة العمل في المجلس بكفاءة وخبرة مما كان خير معين على تحقيق الإنجازات، كما لا يفوتني أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى جميع الخبراء والمستشارين والباحثين والفنيين وجميع العاملين، ممن ساهموا بعملهم وجهدهم ومقترحاتهم وأفكارهم في تحقيق الإنجازات وتسيير العمل البرلماني على النحو المأمول، وكذلك إلى جميع العاملين في الإعلام والصحافة الذين تابعوا أعمال مجلس الأمة وأدوا عملهم بأقصى درجات المهنية والاحتراف والنزاهة والحياد.

وختاما أتمنى لجميع الأخوة الأعضاء إجازة سعيدة آملا أن يجمعنا المولى سبحانه في دور الانعقاد القادم، لنستكمل معا مسيرتنا في تحقيق المزيد من الإنجازات للنهوض بأعباء المرحلة الحالية وتبعاتها واستحقاقاتها، لتحقيق الآمال الوطنية في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين.

العجز 8 مليارات

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بعد أن استأنف المجلس جلسته التكميلية من سرية إلى علنية، إن مجلس الأمة وافق أيضا على إحالة الحالة المالية للدولة إلى ديوان المحاسبة، لتقديم تقرير إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

وذكر أن «مجلس الأمة عقد جلسة سرية بناء على طلب الحكومة وذلك لعرض الحالة المالية للدولة، والتصويت على ميزانية الدولة والحساب الختامي وفقا للمادة «150» من الدستور».

أضاف أن «المجلس ناقش طلب الحكومة عقد الجلسة السرية وقرر الموافقة على الطلب، ثم عرض وزير المالية الدكتور نايف الحجرف والفريق الفني الحالة المالية للدولة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 مارس الماضي».

وأوضح أن «المجلس انتقل بعد ذلك إلى التصويت على الحساب الختامي لمشروعي الميزانية الواردين في تقرير لجنة الميزانيات البرلمانية رقم 38، وقرر الموافقة عليهما وإحالتهما إلى الحكومة».

واستنادا إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية «2016-2017»، فإن الإيرادات بلغت 13.099.552.994 مليار دينار، في حين بلغت المصروفات 17.707.923.272 مليار دينار.

وجاء في تقرير اللجنة البرلمانية التالي «بخصص مبلغ 1.309.955.299 مليار دينار، وذلك ما يعادل 10 بالمئة من اجمالي الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة»، كما «بلغ العجز الفعلي للميزانية 5.918.325.577 مليار دينار، ويغطى من المال الاحتياطي العام».

ووفقا لتقرير لجنة «الميزانيات» البرلمانية بشأن مشروع قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2018-2019»، فتقدر الإيرادات بمبلغ 15.089.000.000 مليار دينار، وبخصص مبلغ 1.508.900.000 مليار دينار من الإيرادات يضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة.

واستنادا إلى تقرير اللجنة البرلمانية بشأن مشروع قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2018-2019»، تقدر المصروفات بمبلغ 21.500.000.000 مليار دينار

وجاء في تقرير اللجنة البرلمانية التالي «تقدر زيادة المصروفات والمخصصات عن الإيرادات بمبلغ 7.919.900.000 مليارات دينار، تغطى من المال الاحتياطي العام للدولة».

وأعلن وزير المالية د. نايف الحجرف أن إجمالي حساب العهد بنهاية السنة المالية 31 مارس عام 2017 بلغ 5,838,962,000 مليار دينار، وتم إرسال خطة «المالية» فيما يتعلق بمعالجة حساب العهد إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

وقال إن مجلس الوزراء استعرض موضوع حساب العهد، إذ قرر تشكيل لجنة برئاسة أمين عام مساعد في مجلس الوزراء لوضع الجدول الزمني لخطة وزارة المالية فيما يتعلق بمعالجة حساب العهد، لكي تكون هناك خطة متكاملة لمعالجة هذا الموضوع.

أضاف: «كما هو معروف بأن حساب العهد هو حساب وسيط منظم في المرسوم رقم 31 لسنة 1978 والذي يحدد الآليات التي يتم من خلالها استخدام هذا الحساب»، مبينا أنه «إلى الآن تمت تسوية 700 مليون دينار، خلال السنة المالية «2017-2018» كان النصيب الأكبر منها لوزارة الدفاع إضافة إلى وزارات الصحة والخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل».

وذكر أنه «تم إرسال الجدول الزمني لخطة «المالية» من قبل الفريق المشكل لهذا الغرض إلى لجنة «الميزانيات» البرلمانية، وعقد الاجتماع معها في آخر يوم من شهر رمضان الماضي بحضور جميع الأطراف حيث استعرض الجدول الذي أرسل إلى اللجنة».

وأكد أن ما أشار إليه رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد، بشأن أهمية المرسوم رقم 31 لسنة 1978 الخاص بقواعد إعداد الميزانية والحساب الختامي والرقابة عليه، قد تم بالفعل تطبيقه.

وقال الوزير الحجرف إنه تم تشكيل لجنة في وزارة المالية مكونة من جميع الجهات المعنية بتاريخ 8 مارس الماضي، وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات بهدف تقديم مشروع قانون بديل للمرسوم سالف الذكر الخاص بقواعد إعداد الميزانية والحساب الختامي والرقابة عليه.

وأوضح أنه «مضى على المرسوم 40 سنة وقواعد المالية العامة الآن اختلفت عن السابق.. فهناك ممارسات عالمية، وهناك قصور ثبت من خلال التطبيق، ونحن سنسعى في مشروع القانون الذي سيقدم إلى مجلس الأمة في بداية دور الانعقاد المقبل لمعالجته، والعمل على تطبيق أفضل الممارسات التي تجعل المالية العامة تعكس بشكل واضح ما هو موجود وأيضا نعمل على تطوير فلسفة المالية العامة في الدولة».

وحول موضوع الديون المستحقة لفت إلى أنه «من المواضيع التي أثيرت في أكثر من نقاش وحديث إذ بلغ رصيد هذه الديون 1.350.000.000 مليار دينار، وفقا للحساب الختامي بتاريخ 31 مارس من العام الماضي حتى 31 مارس من العام الحالي».

وقال الوزير الحجرف إنه تم اتخاذ عدة إجراءات بشأن هذا الموضوع، وهو مخاطبة الجهات الحكومية بشكل مباشر للعمل على تحصيل هذه المبالغ في عام «2017-2018»، ومخاطبة مجلس الوزراء لعرض الموضوع على المجلس وتكليف جهاز متابعة الأداء الحكومي العمل على تحصيل هذه المبالغ.

وأوضح أن «من المهم أن نعرف ما هي تركيبة هذه المبالغ؟ من أين تراكمت المبالغ المستحقة للدولة؟ هناك لوزارة النفط مبالغ تخص شحنات النفط التي ترسل، ويتم تحصيل أموالها بعد ثلاثة شهور وهذه تمثل 32 في المئة من إجمالي المبلغ».

أضاف: «هناك مستحقات لوزارة الكهرباء والماء تشكل نسبة 27 في المئة من إجمالي المبالغ، وهي فواتير الكهرباء والماء والديون المستحقة على المواطنين والشركات والجهات الحكومية، جار تحصيلها بعضها الآن موجود لدى القضاء وبعضها موقع تخاصم ما بين الوزارة والجهات الأخرى».

وتابع الوزير الحجرف: «هناك مستحقات للإدارة العامة للجمارك من هذا المبلغ بلغت نسبتها 12 في المئة»، مشيرا إلى وجود نزاع قانوني قضائي الآن ما بين «الجمارك» وإحدى الشركات منظور لدى المحاكم».

وقال إن «هناك نسبة 29 في المئة تتعلق ببعض الجهات الأخرى كالمبالغ التي صرفت للمواطنين بالخطأ وعملية استردادها ورصيد إجازات صرف بالخطأ وعملية استرداده ومكافآت صرفت بالخطأ وجار العمل على استردادها».

وأكد الحجرف أن لدى الوزارة المالية حصرا واضحا لجميع المبالغ المستحقة، «والتي كما ذكرت بعضها موضع نزاع قضائي منظور في المحاكم وبعضها يتعلق في دفعات مقدمة في عملية التحصيل».

الصبيح: لا صحة

يخص مجلس إدارة جمعية الصباحية المنحل، «غير صحيح ولا أساس له».

وشددت الصبيح على أن الأحكام القضائية واجبة النفاذ لا يستطيع أحد تجاهلها أو عدم تنفيذها لقدسيتها وإعلاء لكلمة القانون واحتراما للسلطة القضائية ودورها الهام، لافتة إلى أن القانون وتطبيقه وأحكامه أساس تعاملها مع كل القرارات والإجراءات التي تتخذها في جميع الجهات المكلفة بإدارتها وحاملة لحقائبها.

أضافت أن القانون كي يصل للعدالة جعل درجات للتقاضي، «ونحن حال ما صدر حكم قضائي ضد أي جهة نأخذه بعين الاعتبار مع استخدام حقنا في درجات التقاضي وإن كان واجب النفاذ لا نتوانى لحظة في تطبيقه».

المنفوحي: إلغاء

صحفي، إنه تم تقديم ذلك المقترح بعد أن تبين ميدانيا أن إتمام معاملة هذا التأمين تحتاج للعديد من المراجعات في الجهات المعنية خارج البلدية.

وأوضح أنه قبل إلغاء التأمين كان لزاما على المواطن مراجعة ادارات مختلفة في البلدية، مشيرا الى أن التأمين المقدر بقيمة رمزية محددة بمبلغ 250 دينارا يستلزم استردادها، علما بأن جميع أعمال العقد تتم بتأمين مقرر على المقاول لدى البلدية وتحت رقابتها.

وبين أن هذا النهج يأتي إتساقا مع الخطوات الإصلاحية التي تستدعي بالضرورة التصدي للبيروقراطية وتقليل الدورة المستندية، وهو النهج الذي من شأنه أن يسهم في إحداث ذلك التطوير.

وأشار إلى أن اللجنة أقرت أيضا نموذجا جديدا للاخطار باستلام القائم بالعمل «المقاول» موقع التشوين المؤقت ضمن حدود المواقع الحكومية فقط، وذلك استهدافا لتسهيل عملية التشوين التي تتم بمعرفة الجهات الحكومية، بالإضافة الى الموافقة على تعديل قرار لجنة السلامة رقم (1/1998).

ولفت إلى أنه سيتم تحديد الكفالات المصرفية والتأمينات النقدية المقدمة لضمان المسؤولية عن مخالفة أنظمة السلامة في مشاريع مباني السكن الخاص والإستثماري والتجاري والصناعي، وفي الأعمال والمشاريع الحكومية ومشاريع الجمعيات التعاونية وفي عقود أعمال الطرق وشبكات الخدمات المختلفة.

وأفاد المنفوحي بأن قيمة الكفالة المصرفية لأي مشروع تقل قيمته عن مليون دينار، موضحا أنه في حال تجاوز قيمة المشروع الحكومي ذلك المبلغ فإن الكفالة المصرفية تحسب على أساس 1 في المئة من قيمة العقد وأنه في حالة العقود الخاصة ينبغي مراجعة أمانة سر لجنة السلامة لتحديد قيمة الكفالات المطلوبة.

من جهة أخرى أكد رئيس لجنة الاصلاح والتطوير في المجلس البلدي الكويتي حمود العنزي، أن الهدف الرئيسي للجنة هو رفع نسبة الانجاز في المشاريع الحكومية وحل جميع المعوقات التي تؤخر تسليمها.

وأشار العنزي في تصريح للصحفيين، على هامش اجتماع اللجنة الاول، إلى قيامها بدعوة لعقد ورشة عمل في 15 يوليو المقبل بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية الكويتية هند الصبيح اضافة لدعوة 13 قياديا في مختلف الوزارات والاجهزة بالدولة.

أضاف ان ورشة العمل ستناقش مشاريع خطة التنمية التي تواجه بعض العوائق والتحديات في جهاز البلدية، مشيرا الى أن الهدف من الورشة هو تذليل جميع الصعوبات والتحديات التي تواجه خطة التنمية بغية دعمها ورفع نسبة الانجاز فيها.

وذكر أن اللجنة ناقشت أيضا مع الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت سبل التعاون المشترك عبر الربط الآلي، بينهما حيث تم الاتفاق على تقليص المعاملات الورقية للاتجاه نحو الاعتماد الالكتروني في جميع معاملاته المستقبلية.

وبين ان الاجتماع ناقش كذلك ميكنة معاملات البلدية حيث تم تقديم عرض تقديمي لمراحل عمل تطوير الجهاز التنفيذي لميكنة الارشيف والمعاملات، كما تم شرح المراحل الثلاث للمشروع، مبينا أن المرحلة الاولى منه ستنتهي في اكتوبر المقبل.

أضاف أنه مع اختتام المرحلة الاولى من المشروع سيتم الانتهاء من الكثير من الجوانب الهندسية، إذ ستكون ممكنة بالكامل حيث سينجز المواطن معاملته خلال يومين على الاكثر.

السفير البريطاني

الطلبة الكويتيين الراغبين بالدراسة في بريطانيا وان لم يحدد طبيعة تلك الوثائق وتاريخ دخول هذه الاجراءات حيز التنفيذ.

وذكر ان مثل هذه القرارات تهدف الى تسهيل سفر المواطنين الكويتيين لبريطانيا مضيفا ان قرار اعتماد التأشيرة الالكترونية ساهم بدوره في زيادة عدد المسافرين الكويتيين لبريطانيا.

واعتبر ان مثل هذه التطورات الإيجابية في العلاقات بين الكويت وبريطانيا ثمرة لاجتماعات لجنة التوجيه المشتركة التي نجحت في تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين على ارض الواقع.

ورأى ان لجنة التوجيه تعد الإطار الانسب لترجمة العلاقة الاستراتيجية بين البلدين الى قرارات واجراءات على ارض الواقع تصب في صالح الشعبين الصديقين.

«الأرصاد»: خذوا

يجلب معه كتلة هوائية جافة وحارة تؤدي إلى نشاط الرياح الشمالية الغربية والمحملة بكميات كبيرة من الأتربة والغبار المثار من داخل البلاد وخارجها.

وذكر أن هذه الكتلة الهوائية الجافة تؤدي أيضا إلى الارتفاع المطرد في درجات الحرارة وقد تزيد سرعتها على 70 كيلومترا

في الساعة مثيرة للغبار مع انخفاض الرؤية الأفقية إلى أقل من 1000 متر في بعض المناطق خصوصا المكشوفة كما تؤدي إلى ارتفاع الأمواج البحرية إلى أكثر من 7 أقدام أحيانا.

على صعيد متصل دعت وزارة الداخلية قائدي المركبات ومستخدمي الطرق إلى توخي الحيطة والحذر نظرا إلى عدم استقرار الأحوال الجوية في البلاد وانخفاض مستوى الرؤية حسب توقعات إدارة الارصاد الجوية.

وأكدت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في بيان صحفي ضرورة التزام قائدي المركبات بقانون المرور وعدم التردد بطلب المساعدة من رجال الأمن الموجودين على الطرق أو الاتصال على هاتف الطوارئ رقم «112» لطلب أي مساعدة مرورية أو أمنية أو إنسانية.

وحثت الإدارة مرتادي البحر على الاتصال بعمليات الإدارة العامة لخفر السواحل على الهاتف رقم «1880888» عند مواجهتهم أي حالة طارئة.

من ناحيتها أعلنت مؤسسة الموانئ توقف حركة الملاحة البحرية في موانئ الشويخ والشعيبة والدوحة بسبب سوء الأحوال الجوية التي تتعرض لها البلاد من غبار وسرعة رياح.

وقالت الإدارة في بيان لـ «كونا»، إن المدير العام للمؤسسة الشيخ يوسف العبدالله الصباح أصدر تعليماته بوقف الحركة الملاحية في الموانئ الثلاثة «الشويخ والشعيبة والدوحة» مؤقتا، بناء على الإفادات الميدانية من مدراء العمليات البحرية.

وأعلنت الإدارة العامة للطيران المدني أن حركة الملاحة الجوية في مطار الكويت الدولي غير مستقرة بسبب حالة الغبار التي تشهدها البلاد حاليا.

وقال مدير إدارة الملاحة الجوية المهندس عماد السنعوسي إن «حركة الطائرات في الهبوط تأثرت بحالة الجو الحالية وانخفاض مستوى الرؤية الأفقية ما أدى إلى تحويل خمس رحلات إلى مطارات الدول المجاورة بينما لم تتأثر حركة الإقلاع بسوء الأحوال الجوية».

أضاف السنعوسي أن الرحلات آنفة الذكر تم تحويلها إلى مطارات الدوحة والمنامة.

وأشار إلى أن مستوى الرؤية المسموح بها في الإقلاع والهبوط يعتمد على ما تسمح به المعايير المتبعة في المطار، إضافة إلى ترخيص الطائرة وترخيص الطيارين.

قاض أمريكي

بعدم «التسامح مع الهجرة غير المشروعة».

وفي الوقت ذاته، تقاضى 17 ولاية أمريكية إدارة ترامب بشأن قرارها «القاسي وغير القانوني» بفصل الأطفال والآباء والأمهات الذين لا يحملون وثائق هجرة.

ورفع الدعوى القضائية مدعون من الحزب الديمقراطي في ولايات من بينها واشنطن ونيويورك وكاليفورنيا.